

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

نيويورك، ٢-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥

تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والفقرة ٤ (ج) من المقرر المتخذ في عام ١٩٩٥ بشأن مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين

تقرير مقدم من إسبانيا

١ - وفقا لأحكام الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ (الفقرة الفرعية ١٢ من الفقرة ١٥)، تقدم حكومة مملكة إسبانيا المعلومات التالية بشأن تنفيذ الخطوات المتخذة امتثالا لأحكام المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، فيما يتعلق بالفقرة ٤ (ج) من المقرر المتخذ في عام ١٩٩٥ بشأن "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين".

الخطوة ١

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

٢ - تؤيد إسبانيا بالكامل أهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد كانت من أولى الدول التي وقّعت على هذه المعاهدة وهي تدعم بالفعل أنشطة اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتبذل إسبانيا، بشكل فردي وكذلك بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، عددا من المساعي الدبلوماسية لدى دول ثالثة بهدف التشجيع على الشمول العالمي للمعاهدة ودخولها حيز النفاذ. وتوجد في إسبانيا إحدى محطات نظام الرصد الدولي الذي تديره الأمانة الفنية المؤقتة للجنة التحضيرية، وتسهم إسبانيا بجزء من تكلفة تشغيل هذه المحطة.

الخطوة ٢

الوقف الاختياري لتجارب الأسلحة النووية

٣ - في انتظار تصديق جميع الدول على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ، تمثل عمليات الوقف الاختياري للتجارب النووية، أو أي شكل آخر من التفجيرات النووية، إسهاما مهما في السلام والأمن الدوليين. وتعمل إسبانيا حاليا على كفالة أن تحترم الدول الحائزة للأسلحة النووية وترسخ التزاماتها القائمة بوقف اختياري للتجارب النووية.

الخطوة ٣

إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة تتناول إنتاج المواد الانشطارية

٤ - ما برحت إسبانيا تدعم مختلف المبادرات الرامية إلى اعتماد برنامج عمل في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، وهي تعتقد أنه ينبغي فورا استئناف المفاوضات في المؤتمر بشأن معاهدة دولية تضع حدودا وضوابط لإنتاج المواد الانشطارية من أجل الأسلحة النووية. وعلى الأخص، ينبغي أن تتناول المفاوضات حظر إنتاج هذه المواد في المستقبل لأغراض الأسلحة النووية. وريثما يتم التوصل إلى هذا الاتفاق، فإن إسبانيا ترحب بما أعلنت عنه الدول الحائزة للأسلحة النووية (أو للتكنولوجيا النووية عموما) من وقف اختياري من جانب واحد لإنتاج المواد الانشطارية، حتى وإن كان هذا الوقف غير كاف في حد ذاته. وإضافة إلى ذلك، ينبغي في الوقت المناسب تناول مسألة أخرى متصلة بهذا الموضوع هي التعامل مع مخزونات المواد الانشطارية القائمة لأغراض الأسلحة النووية. وقد دعمت إسبانيا الحلقات الدراسية المتعلقة بهذه المسائل التي نظمها وفد هولندا في جنيف بشكل غير رسمي، وشاركت في تلك الحلقات.

الخطوة ٤

معالجة نزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح

٥ - لا شك أن مسألة نزع السلاح النووي من المسائل التي يتعين أن يكون باستطاعة مؤتمر نزع السلاح تناولها على سبيل الأولوية. وتعتقد إسبانيا أنه ينبغي إنشاء هيئة مخصصة لإيلاء الاهتمام الواجب لهذه المسألة.

الخطوة ٥

مبدأ اللارجعة

٦ - تعتقد إسبانيا أن مبدأ اللارجعة ينبغي أن يُعتبر مبدأ أساسيا في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. فمصادقية الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة تتوقف إلى حد بعيد على عدم التراجع فيها. وتدعو إسبانيا جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إيلاء الاعتبار لمقتضيات مفهوم اللارجعة هذا عند قيامها بإبرام الاتفاقات المتعلقة بالحد من الأسلحة النووية وإزالتها.

الخطوة ٦

التعهد القاطع

٧ - التعهد القاطع بإزالة الأسلحة النووية بالكامل، على النحو المبين في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووثائق مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، يشكل هدفا حاسم الأهمية. وترحب إسبانيا بالتدابير المتخذة للحد من الترسانات النووية، وتحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على مواصلة جهودها من أجل الوفاء بهذا التعهد.

الخطوة ٧

المفاوضات المتعلقة بمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ومعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية

٨ - ليس بوسع المجتمع الدولي أن يتجاهل الإجراءات الثنائية المتخذة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، أو تطور هذه الإجراءات على مر الزمن. وتسهم التدابير الثنائية لترع السلاح وتحديد الأسلحة إسهاما كبيرا في السلام والأمن الدوليين. والشفافية والارجعة والتحقق عناصر مهمة في هذا الإطار الثنائي بقدر أهميتها في الإطار المتعدد الأطراف. وقد أحاطت إسبانيا علما بنقض الولايات المتحدة الأمريكية لمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وقيامها والاتحاد الروسي بوضع إطار استراتيجي جديد نتيجة لمعاهدة موسكو. وتأمل إسبانيا أن يتحقق تقدم في الحد من الترسانات النووية وفي مجالات التحقق والشفافية اللارجعة.

الخطوة ٨

المبادرة الثلاثية الأطراف

٩ - تحث إسبانيا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي على مواصلة وتعميل المفاوضات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار المبادرة الثلاثية الأطراف، ليتسنى في أقرب وقت ممكن التوصل إلى اتفاق بين الأطراف الثلاثة بشأن نظام يمكن الوكالة من التحقق من المواد الانشطارية المعلن أنها زائدة على الحاجة، بما في ذلك التحقق من تدميرها بشكل لا رجعة فيه.

الخطوة ٩

اتخاذ تدابير من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية

١٠ - تعتقد إسبانيا، شأنها شأن أغلبية دول المجتمع الدولي، أن للدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة في الوفاء بالتزاماتها المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، ينبغي التشديد، مثلما أُشير إلى ذلك آنفاً، على أهمية مفاهيم الشفافية والارجعة والتحقق. كما يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم بانتظام تقارير عن ترساناتها ومنظومات الإيصال التي بحوزتها ومخزونها من المواد الانشطارية وصادراتها من التكنولوجيا ذات الاستخدام العسكري. ولئن كان يجب الاعتراف بأن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية قدمت أدلة هامة تثبت الشفافية، فإنه ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن أي تدبير لبناء الثقة وأي تقدم يتحقق في هذا المجال له أهمية خاصة وطابع ملح. والواقع أنه لا يمكن تجاهل احتمال استخدام الجماعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل. ويترتب على هذا تحديداً أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لها أيضاً مسؤوليات هامة فيما يخص التحقق والشفافية: وفي هذا الصدد، لا بد من جملة تدابير منها تعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي لجميع الدول أن تشارك في نظام الضمانات التابع للوكالة، بما في ذلك البروتوكول الإضافي، ثم في المفهوم الجديد للضمانات الشاملة أو غير ذلك من التطورات في إطار هذا النظام.

١١ - وترحب إسبانيا باتخاذ مجلس الأمن في العام الماضي القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي شاركت بنشاط في التفاوض بشأنه. وشاركت إسبانيا في تقديم هذا القرار لاعتقادها أنه لا بد من اتخاذ إجراء عاجل لسد ثغرة في القانون الدولي تتصل بضرورة منع وصول الجماعات الإرهابية أو الجهات الفاعلة الأخرى غير الدول إلى أسلحة الدمار الشامل

والتكنولوجيات المتصلة بها. وتناشد إسبانيا جميع الدول اتخاذ التدابير الوطنية التشريعية والإدارية المنصوص عليها في ذلك القرار.

الخطوة ١٠

اتخاذ الدول الحائزة للأسلحة النووية ترتيبات بشأن المواد الانشطارية

١٢ - تدعو إسبانيا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى اعتماد أو تعزيز تدابير من جانب واحد للحد من ترساناتها النووية وإلى اتخاذ التدابير المناسبة بشأن المواد الانشطارية ذات الاستخدام العسكري المعلن أنها زائدة على الحاجة، وبخاصة إزالتها وفقا لنظم التحقق المناسبة.

الخطوة ١١

نزع السلاح العام الكامل

١٣ - تشارك إسبانيا بنشاط في جميع المنتديات والاتفاقات الدولية المعنية بنزع السلاح وعدم الانتشار فيما يخص الترسانات التقليدية وأسلحة الدمار الشامل، وهي تتحمل بالكامل التزامات سياسية وقانونية ومالية. كما أن إسبانيا عضو في نظم مراقبة الصادرات؛ فالتعاون الوثيق في نظم مراقبة الصادرات هذه يشكل عنصرا متما مشروعا بالكامل ولا بد منه للنظام العام لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

الخطوة ١٢

تقديم التقارير

١٤ - تؤيد إسبانيا بقوة مبدأ تقديم تقارير وطنية منتظمة في إطار عملية استعراض المعاهدة.

الخطوة ١٣

تطوير القدرة على التحقق

١٥ - تعتبر إسبانيا أن اتفاقات ونظم التحقق تشكل عنصرا أساسيا في النظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي. وبمعنى أوسع، فإن التدابير التي تساهم في الشفافية والتحقق وبناء الثقة هي من الدعائم الأساسية لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى "تحقيق وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية".